

سياسة الجنرال ديغول لإشراك مصالي الحاج كقوة ثالثة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية
(1958م-1962م).

The policy of General De Gaulle to involve Messali Al Hadj as the third force in the Algerian-French negotiations (1958- 1962)

عصماني عبد الصمد^{1*}،

¹Université de Lille 3

Abdessamed.osmani-univ-lille3@outlook.fr

تاريخ التسليم: 2022/10/12 تاريخ التقييم: 2022/10/17 تاريخ القبول: 2022/12/30

Abstract

الملخص

In this study, we discussed the policy of General De Gaulle to engage Messali Al Hadj and his movement as a third force in the Algerian-French negotiations. Where we tried to highlight various political manouevres aimed at stopping the liberation revolution.

This paper also aims to highlight the true attitude of Messali Al Hadj to this policy of De Gaulle, and the way they were treated at this crucial stage in the history of Algeria.

Keywords: General De Gaulle, Messali Al Hadj, Algerian-French negotiations.

تناولت هذه الدراسة سياسة الجنرال ديغول لإشراك مصالي الحاج وحركته كقوة ثالثة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، حيث حاولنا من خلالها ابراز مختلف المناورات السياسية الهادفة إلى وقف مسار الثورة التحريرية. كما تهدف هذه الورقة البحثية إلى ابراز الموقف الحقيقي لمصالي الحاج من هذه المناورات، وكيف تعامل معها في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الجزائر. الكلمات المفتاحية: الجنرال ديغول، مصالي الحاج، المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

1. مقدمة:

شكلت مرحلة المفاوضات الجزائرية الفرنسية إحدى أهم المراحل الحساسة من تاريخ الجزائر المعاصر، حيث حاولت من خلالها السلطات الاستعمارية استغلال ذلك الصراع الذي كان قائما بين مصالي الحاج وجبهة التحرير الوطني، وذلك عن طريق إشراك مصالي الحاج وحرركته كطرف ثالث في المفاوضات حتى تتمكن من خلق جو من التضارب والاختلاف في المطالب الوطنية الجزائرية، ومن ثم تمكنها من المساومة وفرض قراراتها أثناء المفاوضات.

وعلى هذا الأساس حاولنا من خلال هذه الدراسة تناول سياسة الجنرال ديغول لإشراك مصالي الحاج في هذه المفاوضات ما بين 1958م و1962م، بالاعتماد على الوثائق الأرشيفية التي مكنتنا من تتبع مختلف المناورات الفرنسية، وكيف استغل ذلك الصراع في خلق حزب الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي (F.A.A.D)، وما كان موقف مصالي الحاج من تلك المناورات السياسية؟

2. سياسة الجنرال ديغول تجاه الصراع بين جبهة التحرير الوطني ومصالي الحاج قبيل بدء المفاوضات:

لقد عقدت العديد من الملتقيات الجامعية بفرنسا ما بين 1958 و 1960م حول مسألة المفاوضات مع الجزائريين، وطرحنا العديد من التساؤلات عن كيفية التفاوض، ومع من نتفاوض فرنسا؟، حيث تحدث المشاركون في الملتقى الثالث الذي نظمته كلية العلوم بباريس بتاريخ 27 أبريل 1958 عن مسألة التفاوض مع الشركاء الموجودين فعلا في الميدان، واعتبروا أن أطروحة "التفاوض مع أولئك الذين يقاتلون" صحيحة في حد ذاتها، وقصدوا من ذلك جبهة التحرير الوطني، في حين أثاروا نقطة التفاوض أيضا مع الحركة الوطنية الجزائرية باعتبارها تمثل جزءا من الرأي العام الفرنسي والجزائري، حيث اعتبروا أن فكرة المائدة المستديرة ممتازة من الناحية التجريدية، ولكنها تتصادم مع الزعماء السياسيين والعسكريين في جيش التحرير الوطني (L'A.L.N) الذين يرفضون الدخول في المفاوضات مع مجموعة كبيرة من المفاوضين في حين هم يمثلون الأغلبية العظمى من القوات المقاتلة.

وقد خرجت لجنة الملتقى بتقرير قدم إلى الحكومة الفرنسية يوصي بضرورة إجراء اتصالات مع مختلف القوى الوطنية الجزائرية، وأن يجلس جميع المفاوضين في مائدة واحدة. وأضافت اللجنة في الأخير أنه إذا اعتبرت فرنسا جبهة التحرير الوطني كمحاور رئيسي في المفاوضات، فإنه من المنطقي قبول مناقشة مشتركة مع القوى الوطنية الأخرى. (ANOM, 81F87, 1958)

ويبدو أن الجنرال الديغول خلال الفترة (1958-1960) قد أخذ بأطروحة "التفاوض مع أولئك الذين يقاتلون"، وكان يطالب جبهة التحرير الوطني أن تتمثل مشروعه المتضمن التخلي عن العمل المسلح في إطار ما سماه "سلم الشجعان"، لكن بمجرد الشروع في اللقاءات السرية منذ شهر جوان 1960، اعتمد موقفا جديدا تضمن التفاوض حول الهدنة مع جبهة التحرير الوطني أما بالنسبة للحل السياسي، فيمكن إشراك كل التيارات السياسية، (حسين 2016، ص 109) وهذا يعني الرجوع إلى فكرة "الطاولة المستديرة" التي طرحها مصالي الحاج، وعدم الاعتراف بمبدأ جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للثورة الجزائرية. (بن خدة 2012، ص 18)

إن التفاوض مع الخصم، كان يعني عند الجنرال ديغول، البحث عن المحاور كفاء وذي تمثيل، هو الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وقد كان على علم بالوضعية الصعبة التي وصلت إليها الحركة الوطنية الجزائرية على المستوى السياسي والعسكري، حيث لم يعد يمثل الحركة بفرنسا خلال سنة 1961م إلا 8000 مناضل مقابل 150000 مناضل تابع لجبهة التحرير الوطني (يوسفي 2013، ص 61)، ومع ذلك راهن ديغول على بعث الحركة من جديد واستعمال مصالي الحاج كورقة ضغط أثناء المفاوضات، لإرغام جبهة التحرير الوطني على قبول الشروط الفرنسية في التفاوض. (حسين 2016، ص 109)

ولم تخف التقارير الأرشيفية السياسة التي انتهجتها الحكومة الفرنسية اتجاه الحركة الوطنية الجزائرية في بداية الستينات، حيث يكشف لنا تقرير سري أرسل إلى الوزير الأول عن مخططات الحكومة الفرنسية الهادفة في المرحلة الأولى إلى منع أي اتصال بين مصالي الحاج وجبهة التحرير الوطني، ولتطبيق ذلك شددت السلطات الفرنسية مراقبتها لمكان إقامة مصالي الحاج بـ "غوفيو" "Gouvioux"، لأن أي تقارب واتحاد كان سيحدث بين الحركة والجبهة سيؤدي إلى فشل المناورات الفرنسية في خلق قوة مناوئة أثناء المفاوضات. (ANOM, 81F792, 6 juillet 1961, p.4.)

وفي المرحلة الثانية حسب نفس التقرير تقوم حكومة ديغول بربط اتصال مع مصالي الحاج وحركته من أجل كسبه إلى جانب فرنسا واستعماله كورقة مناوئة لجبهة التحرير الوطني في مرحلة التفاوض، وهذا ما ستسعى إليه الحكومة الفرنسية عقب بدء المفاوضات الجزائرية الفرنسية. (ANOM, 81F792, 6 juillet 1961, p.3.)

يمكن الإشارة هنا أن المناورات السياسية الفرنسية حول مسألة التفاوض مع الجزائريين كانت قد بدأت منذ سنة 1956، حيث حاولت حكومة "غي مولي" (Guy Mollet) التفاوض مع الجزائريين بأجندة سياسية تشترط عدم الانفصال عن فرنسا، وكذا ربطه لاتصالات مع مصالي الحاج في محاولة منه لإقضاء جبهة التحرير الوطني.

3. الإتصالات السرية لإشراك الحركة الوطنية الجزائرية المصالية في المفاوضات:

كانت أولى الخطوات لتنفيذ المناورة الديغولية هي اطلاق سراح مصالي الحاج في منتصف شهر جانفي 1959، وترك له المجال لإعادة بعث الحركة الوطنية الجزائرية التي كانت تعاني من أزمات داخلية. حيث باشر مصالي الحاج في حل المكتب السياسي وإبعاد بعض الوجوه البارزة، أمثال محمد ماروك وعابد بوحافة وعبد القادر وقواف. (عباس 2007، ص 803). أما في الجزائر فقد شهدت سنة 1960 إعادة تنظيم خلايا الحركة وإنشاء لجنة سياسية عسكرية بالجزائر العاصمة مهمتها التنسيق بين المناطق الأخرى، مما حسن من وضعية الحركة وأعادها إلى طريق المنافسة مع جبهة التحرير الوطني. (ANOM, 81F792, 1960, s.p.)

وأمام هذا التطور ضاعفت الحركة الوطنية الجزائرية من دعوتها للجنرال ديغول إلى التفاوض والمشاركة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، (ANOM, GGA 7G1296, 18 mai 1960, s.p.) وذهب مصالي الحاج أبعد من ذلك في تحذيره للحكومة الفرنسية بأن أي اتفاق سيحدث بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني بدون اشراك الحركة الوطنية الجزائرية، سيجعل خلايا الحركة تواصل القتال بالجزائر. (ANOM, 81F792, 1960, s.p.)

وقد استند مصالي الحاج في مطالبته بإشراكه في المفاوضات على اعتبارين، أحدهما تاريخي يرتكز على تاريخه النضالي في الحركة الوطنية الجزائرية، والذي كان يستغله في تصريحاته ومنشورات حزبه لإبراز طابع الشرعية في تمثيل الشعب الجزائري، والآخر يتعلق بالقوات التابعة لحركته المتواجدة في الجزائر، بالإضافة إلى حوالي 9000 مناضل متواجد بفرنسا وبلجيكا. (ANOM, 81F792, 11 juillet 1960, s.p.)

كان ينتظر مصالي الحاج اشراك حزبه في المحادثات الأولى، إلا أن صيف سنة 1960 حمل معه مفاجئة حزينة، بددت ما بقي من أوهام في أذهان أنصار الحركة المصالية، حيث تم عقد لقاء مولان في 20 جوان وهو الأول من نوعه على المستوى الحكومي بين باريس وجبهة التحرير الوطني. وقد كانت صدمة كبيرة في صفوف الحزب المصالي الذين غشوا "قفويو" -حيث يقيم الزعيم- (عباس 2007، ص 804). بتاريخ 14 جويلية 1960، وهم حوالي 250 مناضل قادمين من فرنسا وبلجيكا. (ANOM, GGA 7G1296, 18/07/1960, s.p.) ، للاستفسار والتعبير عن دهشتهم في نفس الوقت. وكان رد الزعيم متقلا حسرة وإحباطا وهو يقول: "لقد تجاهلونا" (عباس 2007، ص 805)، كما استنكر مشاركة جبهة التحرير الوطني في خدعة هذه المحادثات كما وصفها، وأكد أن حزبه هو الوحيد الذي بإمكانه تحقيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري. (ANOM, GGA 7G1296, 18/07/1960, s.p.)

وفي هذا السياق ذكر مصالي الحاج أثناء اجتماع له مع قيادة الحزب بتاريخ 22 جانفي 1961، أن السياسة التي اعتمدها الجنرال ديغول في محادثات مولان تتمثل في خطة اللعبة الفاشلة، التي تقوم في بداية الأمر على الاتصال بطرف واحد، وترك الطرف الآخر لاستخدامه فيما بعد بناء على نتائج اللقاءات الأولى مع الطرف الأول (ج.ت.و)، كما أشار مصالي الحاج في تفسيره لهذه الخطة بقوله: " على الرغم من الوعود والمقالات، وجدنا أن الصحافة الفرنسية تجاهلتنا، في حين كانت الاذاعة الفرنسية الرسمية تضخم كل يوم جبهة التحرير الوطني، قبل وخلال وبعد محادثات مولان". (Harbi 1981, p.360)

ويبدو أن تفسير مصالي الحاج لمناورة الجنرال ديغول في مولان كان صحيحا، فبعد فشل هذه المحادثات بين الطرفين، سيباشر ديغول خطته الثانية المتمثلة في إشراك الحركة الوطنية الجزائرية في المفاوضات، حيث صرح في مؤتمره الصحفي بتاريخ 5 سبتمبر 1960 "أن مصير الجزائر لا يمكن تسويته مع جبهة التحرير الوطني لوحدها فقط"، وقد اتضح من ذلك أنه يقصد إشراك الحركة الوطنية الجزائرية في المفاوضات المقبلة. (ANOM, GGA 7G1300, 17-18-19 septembre 1960, s.p.)

وهذا ما أشار إليه أيضا جورج بومبيدو في اللقاء الذي جمعه مع أحمد بومنجل والطيب بولحروف في لوسارن، عندما صرح قائلاً: " نحن لا نخاف من الاستقلال. لكن بما أن الأمور هي كما هي عليه، يجب ألا نتصور أن الاستقلال هو أفضل حل... إن بحث ضمانات تقرير المصير مسألة ثانوية. على كل حال، ليست جبهة التحرير الوطني بمفردها. والاتجاهات الأخرى يجب أن تستشار -تلميح مكشوف إلى (ح.و.ج)-. إذا كان هناك اتفاق مسبق مع وبين الاتجاهات فهذا سيسمح بحل مقبول للجميع". (مالك 2003، ص 125).

وبالرغم من تلميحات ديغول وحكومته حول امكانية إشراك التيارات السياسية الأخرى في المفاوضات، إلا أن القلق بدأ يظهر في "قوفيو Gouvioux" مكان اقامة مصالي الحاج في نهاية شهر فيفري 1961، بسبب الاتصالات التي كانت جارية بين جورج بومبيدو والحكومة المؤقتة بسويسرا، حيث بدأت هذه الاتصالات تنصدر عناوين الصحف الفرنسية والدولية دون ذكر اسم مصالي الحاج وحركته، مما جعل مندوبي مصالي الحاج يتوترون خيفة تكرر ما حدث في مولان. وقد صرح مصالي الحاج في هذا الشأن قائلاً: " لن تكون الحركة الوطنية الجزائرية ملزمة بأي اتفاق يتم بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني لوحدها". (ANOM, 7G1300 avril 1961, s.p.)

وتجدر الإشارة هنا أنه في نفس الوقت الذي كانت تجري فيه الحكومة الفرنسية لقاءاتها مع ممثلي جبهة التحرير الوطني، كانت تجري في لقاءاتها السرية مع ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية، الممثلين في بلهادي لمين المستشار السياسي لمصالي الحاج، وبين سيد عبد الرحمان المستشار النقابي ورئيس الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين (U.S.T.A.)، وفرحات المستشار الدبلوماسي. وقد طالب ممثلي الحزب المصالي من خلال هذه اللقاءات التي جرت ما بين 13 فيفري و 30 مارس 1961 بضرورة إشراك الحزب في المفاوضات المقبلة، هذا المطلب الذي رد عليه ممثل الحكومة الفرنسية بقوله: "أؤكد لكم أنه في حالة إجراء اتصالات رسمية بين الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية (ج.ت.و)، أو بين الجنرال ديغول (ج.ت.و)، ستجري الحكومة الفرنسية اتصالاتها الرسمية أيضا مع الحركة الوطنية الجزائرية في نفس الوقت." (ANOM, 81F792 1961, s.p.)

وبالفعل لم تتأخر الحكومة الديغولية في طمأنة مصالي الحاج وممثليه عن طريق وزيرها المكلف بالشؤون الجزائرية لويس جوكس، الذي صرح من وهران بتاريخ 30 مارس 1961 أنه سيلتقي بالحركة الوطنية الجزائرية كما سيلتقي مع جبهة التحرير الوطني على حد سواء، وأنه سيفاوض الطرفان (حسين 2016، ص 108)، وهي السياسة التي كانت تسعى من خلالها إلى إشراك الصراع في المفاوضات، عن طريق ربط الاتصالات مع الطرفين، والتفاوض مع كل طرف على حدى.

وحسب رضا مالك فإن هذا التصريح قد لاقى استنكارا كبيرا من طرف مسؤولي الحكومة المؤقتة الموجودين في تونس معتبرين ذلك استفزازا من طرف الحكومة الفرنسية، أما بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية فقد أخذت تصريح الوزير الفرنسي على محمل الجد. وفي بيان أشارت إليه إلى التصريح حددت أن هناك مفاوضات متوقعة في المنطقة الباريسية، لكن أفضليتها تميل نحو إيبيان، وأعلنت أنها اقترحت على جبهة التحرير الوطني لقاء قبل مؤتمر إيبيان. (مالك 2003، ص 141).

وبسبب هذا التصريح تم تأجيل المفاوضات التي كان من المزمع إجراؤها بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني من 07 أبريل إلى 20 مايو 1961، بعد إصرار الحكومة المؤقتة على أن لا تتفاوض فرنسا إلا مع الممثل الوحيد والشعبي للجزائري والمتمثل فيها. (لونيسى 2013، ص 72).

ومع بداية شهر أبريل 1961 صرح الطيب بولحروف من سويسرا قائلا: "إن الحركة الوطنية الجزائرية هي خصم الشعب الجزائري، حيث أن الحزب المصالي يتجه في خانة السيد لويس جوكس لخدمة فرنسا. إن الرغبة في وضع (ح.و.ج) على قدم المساواة مع (ج.ت.و) هي خطوة لا يمكن أن تخدم السلام. سيكون هناك "مولان جديدا" إن لم توضح الحكومة الفرنسية موقفها بقبولها للاتفاقات

السرية التي تمت بجنيف، والتي كان السويسريون شهودا عليها. "ANOM, 81F792 06 avril 1961, s.p.)

ويعد أيام من بداية مفاوضات إيفيان باشرت السلطات الفرنسية من جديد اتصالاتها بالحركة الوطنية الجزائرية، حيث شهدت الفترة ما بين 31 ماي و 6 جوان 1961, (Joxe 9 juin 1960, s.p.) مكالمات هاتفية سرية بين ممثل الحكومة الفرنسية السيد "قيدال" "Gidel" و الأمين الإداري للحزب المصالي السيد بلهادي لمين من أجل تحديد الموعد لإجراء لقاء بين الوفدين، وذلك بطلب من الحكومة الفرنسية لإشراك الحركة الوطنية الجزائرية في المفاوضات.

وبعد عدة مكالمات سرية بين الطرفين أبلغ السيد "بلهادي" السيد "قيدال" بتاريخ 03 جويلية 1961 بأن أصدقائه بصدد اجراء مداولات بشأن الاقتراح الذي قدم إليهم، ولكنه من جانبه مستعد لمقابلته على انفراد قبل اجراء أي اتصال. وفي 06 جويلية 1961 أبلغه هاتفيا بأنه لن يتمكن من مقابلته بهيئة أركان الحزب، وطلب منه أن يبقي المحادثات السرية بينهما في سرية، كما أبلغه بالموقف الذي اتخذته هيئة الأركان من اقتراحه، والذي كان كالاتي :

"المكتب السياسي في رده على الاقتراح المقدم بتاريخ 31 ماي 1961 بشأن إمكانية عقد اجتماع مع أحد أعضاء ممثلي الحكومة الفرنسية. وبعد المناقشة، خلص المكتب إلى أن (ح.و.ج) لم تستدع إلى محادثات مولان، كما لم تستدع إلى إيفيان، على الرغم من وعود ديغول بإشراكها في طاولة المفاوضات. وفي ظل هذه الظروف، فإن المكتب يرفض عرض الاجتماع المقدم إليه، وإلا فسيكون إهانة لشرف الحزب والشعب الجزائري. أما عن محادثات إيفيان فإن الحركة تعترم من جانبها متابعة التقدم المحرز في المفاوضات الجارية بكل اهتمام." (ANOM, 81G792 22 juillet 1961)

وكان مصالي الحاج بعد اكتشافه لهذه الاتصالات هو الذي أجبر بلهادي على أن يبلغ بالهاتف وبحضوره جوابا سلبيا بشأن مشاركة الحركة الوطنية الجزائرية في المفاوضات، وهي الحادثة التي أحدثت انشقاقا داخل الحزب المصالي. (يوسفي 2013، ص 171).

يبدو أن مواقف مصالي الحاج تجاه المفاوضات بدأت تتغير نتيجة الأزمات التي ضربت حركته منذ سنة 1958، والتراجع الذي شهده خاصة بفرنسا أمام جبهة التحرير الوطني، مما جعله يتخلى على مبدأ التفاوض مع حزبه لوحده، ويطرح مسألة الطاولة المستديرة.

4. موقف مصالي الحاج من مفاوضات إيفيان الأولى:

لقد نشرت جريدة "لاسييتي" "La Cité" بتاريخ 9 جوان 1961 مقالا تحت عنوان: " الحركة الوطنية الجزائرية ترفض التفاوض " إن العرض الذي قدمته فرنسا في وقت متأخر يشكل مناورة"،

حيث جاء في هذا المقال حسب المعلومات التي تم جمعها من الشخصيات المقربة من مصالي الحاج، بأن حزبه رفض المشاركة في محادثات إيفيان بعد خمسة عشر يوما من بدايتها، واعتبر أن هذا الأمر إهانة بالنسبة للحركة التي كانت تنتظر دعوتها للمحادثات عند بدايتها وفقا للوعد الذي قطعه السيد لويس جوكس في وهران، كما فسر هذه الدعوة بأنها مناورة من طرف فرنسا لإفشال المحادثات وذلك عن طريق استعمال حزبه كقوة مناوئة في أيدي الفرنسيين. (Joxe 9 juin ،1960، s.p.)

وعندما تأزمت المفاوضات بين الوفدين الجزائري والفرنسي -حول موضوع الصحراء- في 17 جوان 1961، عاود لويس جوكس دعوته لمصالي الحاج بنفس الطريقة ولنفس الغرض. لكن مصالي وبعض أعضاء المكتب السياسي المؤقت، بادروا بالتعبير مرة أخرى عن رفضهم لهذه المناورة (عباس 2007، ص 806)، وصرح مصالي في هذا الشأن قائلا: "لقد رفضنا العروض التي قدمها السيد جوكس بالرغم من عدائنا لجبهة التحرير الوطني. وكان ذلك عندما تأزمت العلاقة في ندوة إيفيان بشأن مسألة الصحراء والقواعد. ويقدر ما دافعنا قبل ندوة إيفيان وبعدها عن مبدأ الحركة الوطنية الجزائرية في المفاوضات، بقدر ما أعتقد أن دخولنا في مسار المفاوضات في هذا الوقت كان ضد مبادئنا، ويمكننا أن نتصور بسهولة أية ورقة كنا موجهين إليها لكي نكون في يد فرنسا في هذا الوقت." (Stora 1998, p.279.)

ويبدو أن مصالي الحاج كان يعلم جيدا بعواقب إشراك حزبه في مفاوضات إيفيان في هذه الأثناء، كما أنه اعترف بأن فرنسا كانت تهدف من هذه الاتصالات إلى تضخيم وإعادة بعث حزبه للضغط على جبهة التحرير الوطني لكي تقدم بعض التنازلات، (Harbi 1981، p.372) واعترف أيضا بأن إقصاء الحركة من هذه المفاوضات " أحدث هزة في صفوف حزبه أقوى من هزة مولان". (عباس 2007، ص 806.)

ومن جهة أخرى اعترف مصالي الحاج أن تلك الزيارات أفقدت الحركة الكثير من الوقت والمال والاستقبالات والتنقلات دون هدف. والحقيقة -يقول مصالي- أنه بصرف النظر عن هذه الاتصالات والزيارات لمحافظي الشرطة لم تكن لدينا قط فرصة الحديث الجاد مع مبعوث للحكومة مخول رسميا. (يوسفي 2013، ص 167.)

إن قرار الرفض الذي اتخذته مصالي الحاج تجاه إشراك حزبه في إيفيان لم يمر بسلام، لأنه أدى إلى تصدع القيادة المؤيدة للمشاركة في المفاوضات، حيث استطاعت فرنسا من خلال اتصالاتها مع بلهادي لمين استمالة العديد من أعضاء المكتب السياسي، مما نتج عنه انشقاقا وتصدعا داخل

الحزب المصالي، ستسعى فرنسا إلى استغلاله من أجل خلق قوة ثالثة في مواجهة جبهة التحرير الوطني. (عباس 2007، ص 806). وأيضاً: (Stora 1998، p.279).

يمكن القول هنا أن ما يحسب على مصالي الحاج وحركته هو تقفنه للمناورة الفرنسية الرامية إلى إشراك حركته كقوة ثالثة في المفاوضات، هذا الرفض الذي جاء نتيجة الظروف التي أحاطت بمفاوضات إيفيان الأولى، وذلك عندما تم دعوته للمشاركة في المفاوضات بعد خمسة عشر يوماً من بدايتها، وبالأخص عندما تأزمت المفاوضات بين وفد جبهة التحرير الوطني والوفد الفرنسي - حول موضوع الصحراء- في 17 جوان 1961.

5. خلق فرنسا لحزب الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي (FAAD):

1.5 انشقاق داخل المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية المصالية:

بدأت تظهر بوادر الانشقاق داخل المكتب السياسي للحركة هذه المرة -بعد الأزمة الأولى التي ضربت قيادة الحزب بفرنسا سنة 1958- منذ بداية شهر جوان 1961، على اثر الاتصالات التي أجرتها مجموعة من قيادة الحزب بتمثلي الحكومة الفرنسية بشأن مسألة التفاوض (ANOM, 22 juillet 1961 81G792)، هذه المجموعة التي كان يقودها الناطق الرسمي السابق لمصالي الحاج السيد بلهادي لمين كانت تسعى بأي ثمن إلى إقناع المكتب السياسي لقبول المشاركة في مفاوضات إيفيان.

لقد حاولت هذه المجموعة عزل مصالي الحاج وتجاوزه على صعيد النشاط خاصة (عباس 2007، ص 806)، وقد تأكد ذلك في الاجتماع الاستثنائي الذي عقده المكتب السياسي المقيم في فرايبورغ الألمانية يومي 4 و 5 جوان 1961، والذي أقر بأغلبية ثمانية (08) أعضاء من إحدى عشر (11) عن رفض اتباع ومسايرة أطروحات مصالي الحاج الراضة للمشاركة في المفاوضات. (حسين 2016، ص 112).

وفي هذا السياق صرح مصالي الحاج في اجتماع له مع قادة الحزب، بقوله: " إن خيبة أملي الأولى اتجه "بلهادي" كانت بتاريخ 24 جويلية 1958، عندما قام بزيارتي مع السيد "بن سيد"، وقبل أن يتركني سلمني مجموعة من الأوراق...، ومن بين هذه الوثائق تقرير أرسله إلى الجنرال ديغول عن طريق رجل يدعى "كلافيل Clavel"، هذا التقرير يحتوي على وثائق للتعريف بالحزب...، ونفس هذا التقرير عرض على المكتب السياسي للحركة ما بين 4 و 5 جوان 1961، ولم يثر استغراب أو سخط الحاضرين في هذه الجلسة، ولأسباب وجيهة، ولأن هؤلاء الأعضاء، باستثناء اثنين أو ثلاثة، كانوا منخرطون بالفعل في هذه البدع." (Harbi 1981، p.375).

وبعد أن تقطن مصالي الحاج لهذه المناورة التي دبرتها المخابرات الفرنسية بعد أن تمكنت من اختراق المكتب السياسي لحركته (حسين 2016، ص 111)، قام بتاريخ 29 جوان 1961 بعزل هذه المجموعة، على رأسهم بلهادي أمين، وبن صيد، وخليفة بن عمار، والعيد خفاش، وبولنوار. (p.279، Stora 1998)

وباشر بعدها مصالي الحاج مع ابن أخته "ممشاوي" في تقديم التفسيرات لقادة الحزب والناشطين حول خيانة أعضاء المكتب السياسي وضرورة معاقبتهم، مما نتج عنه العديد من التصفيات بين قادة الحركة في شمال فرنسا، كما أكد مصالي أن حزبه لم يعد يتعرض للخطر بسبب الاتصالات مع الحكومة الفرنسية التي قام بها المستبعدون من المكتب السياسي، وأنه استأنف سياسته الثورية من أجل الحصول على استقلال الجزائر. (ANOM, 81F792, 11 juillet 1960)

وأمام هذه الوضعية انقسمت الحركة الوطنية الجزائرية إلى ثلاث تيارات:

- كان يمثل أولها المناضلون المخلصون لمصالي الحاج على رأسهم ابن أخيه ممشاوي وشريكه مولاي مرياح، اللذان كانا يدعمان موقف مصالي الحاج المتصلب إزاء السياسة الفرنسية في هذه الفترة، وضرورة التقارب بين الحركة وجبهة التحرير الوطني.

- التيار الثاني كان يقوده كل من بلهادي وبن سيد، وهو التيار الداعي إلى ضرورة إقامة اتصالات مع الحكومة الفرنسية والمراهنة على الجنرال ديغول، مع مواصلة الكفاح ضد جبهة التحرير الوطني، وهم يريدون انشاء "Néo-MNA" بدون مصالي الحاج، لأن حسبهم أن سياسة الزعيم ستذهب بالحزب إلى طريق مسدود.

- أما التيار الثالث هم المناضلون البرجوازيون بقيادة خليفة بن عمار، الذين اختاروا الانفصال نهائيا عن الحركة الوطنية الجزائرية (ANOM, 81F792, 6 juillet 1961) ومناصرة فرنسا بتأسيسهم "الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي (FAAD)" بأمل تجسيد اختيار الارتباط مع فرنسا "الجزائر الجزائرية" التي كان الرئيس ديغول يريد لها بدون جبهة التحرير إذا اقتضى الأمر. (عباس 2007، ص 806).

2.5 حزب الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي (FAAD) :

في ظل الانشقاق الذي أصاب المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية خلال صيف سنة 1961، حاولت المخابرات الفرنسية استغلال هذه الأزمة لتفجير مسار الثورة التحريرية ومفاوضات إيفيان الأولى، بخلقها لتنظيم جديد سيكون موجها لاختراق الحركة الوطنية الجزائرية لمعاكسة سياسة

جبهة التحرير الوطني (حسين 2020، ص 02). وهو ما كشفت عنه التقارير الأرشيفية، حيث يكشف لنا تقرير سري أرسل إلى الوزير الأول ميشال دوبري بتاريخ 06 جويلية 1961 عن تدابير مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة (SDECE) في خلقها لتنظيم الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي ودعمه ماديا، والسعي إلى ادماج أكبر عدد من نشطاء الحركة الوطنية الجزائرية في هذا التنظيم بالجزائر وفرنسا. (ANOM, 81F792, 6 juillet 1961, p.4.)

وما يؤكد أن هذا التنظيم من صنع المخابرات الفرنسية هو تصريح برنارد تريكو الذراع الأيمن للجنرال ديغول حول نشأة التنظيم قائلا: "لقد أسسنا تنظيما مصنعا، والذي كان وجوده دون أية سلطة لمدة غير محددة للسلام" ويضيف: "هو تنظيم للمسلمين له توجه مصالي بهدف محاربة جبهة التحرير في ميدانه وبأساليب ارهابية". (حسين 2020، ص 3.)

وحسب تقرير آخر يتعلق بنشاط الحركة الوطنية الجزائرية والجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي ما بين 19 جوان و 5 جويلية 1961، فإن هذه الفترة قد شهدت انضمام العديد من قادة (ح.و.ج) في صفوف الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي، كانوا تابعين لفدرالية الحزب بفرنسا والجزائر، وكذا من الولاية السادسة (الجنوب الجزائري). (ANOM, GGA 7G1304 1961, s.p.)

ويبدو أن انشاء هذا التنظيم حسب التقارير الأرشيفية كان قد سبق الأزمة التي ضربت الحزب المصالي في أواخر شهر جوان 1961، إلا أن تحركاته الفعلية بدأت أثناء انشقاق المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية بتاريخ 29 جوان 1961، عندما استطاع ضم المجموعة المنشقة عن مصالي الحاج، أمثال بن سيد وين عمار وفرحات...، وقد أوكلت مسؤولية ادارته إلى أحد المنشقين عن الحزب خليفة بن عمار. (عباس 2007، ص 806.)

وأثناء اجتماع للجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي (F.A.A.D.) عقده خليفة بن عمار في مدينة وهران بتاريخ 28 أوت 1961، تم فيه عرض برنامج التنظيم الجديد الذي شمل أربعة نقاط:

- ضد الشيوعية.
- ضد جبهة التحرير الوطني.
- استقلال الجزائر.
- ارتباط الجزائر بفرنسا.

وكان الغرض من هذا الاجتماع، الذي حضره اثنا عشر (12) أوروبيا -بمن فيهم ملحق لمكتب الوزير الأول "دوبري"- هو انشاء لجنة لدعم الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي بمدينة وهران. (ANOM, 81F792 1961, s.p.)

وبالفعل تم تشكيل لجان مساندة للتنظيم، وكانت هذه اللجان تظم أعيان أوروبيين من التجار والصناعيين بدؤوا فعليا في دفع الاشتراكات للفاد، كما قامت السلطات الفرنسية بضح مبلغ 20 مليون في حساب خزينة التنظيم بأمر من الوزير الأول "دويري"، وتم منح الأسلحة إلى خفاش السعيد مسؤول السرية العسكرية التابعة للفاد، الذي باشر في تنفيذ عملياته الإرهابية ضد عناصر جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني بالجزائر وفرنسا. (لمجد 2014، د.ص.)

أما عن موقف مصالي الحاج من الفاد فقد بينه من خلال نشرية الحزب الداخلية لشهر جوان 1961، عندما حذر من هذا التنظيم بقوله: " ... إليكم ميلاد هذا التنظيم الجديد "الفاد" من صنع الاستعمار، والذي يقدم نفسه في هذا الوقت كحركة وطنية مهمته ليست سوى تطبيق خطة الرأسمالية الجديدة في الجزائر. وهو بمثابة القوة الثالثة التي حاولت الحكومة الفرنسية إنشاءها في العديد من المرات. وعلى كل حال، فإن الحركة الوطنية الجزائرية تعرف واجبها ومهمتها والثقة التي وضعها فيها الشعب الجزائري، لهذا نحن نعرب عن موقفنا اتجاه "الفاد" على أنه عنصر من عناصر الانقسام". (ANOM, GGA 7G 1304 1961, p.6)

أما عن مسألة العلاقة بين الحركة الوطنية الجزائرية والجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي (F.A.A.D.) ومنظمة الجيش السري (L'OAS)، فقد وضحا مصالي في إحدى المقابلات الصحفية، بقوله: "...إن جوابي واضح فالمصاليون الحقيقيون ليس لهم أي اتصال مع منظمة الجيش السري، ولكن لا أقول الاتصال لم يتم بين الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي ومنظمة الجيش السري، إن الجبهة الجزائرية الديمقراطية تنظيم سياسي من صنع ماتينيون، ظهر في الوقت الذي كان فيه الاعتقاد في القوة الثالثة سائدا...". (بن زروال 2011-2012، ص 193.)

ورغم تمكن قيادة الفاد من تجنيد عناصر كثيرة من أعضاء الحركة الوطنية الجزائرية وتسليحهم بأحدث الأسلحة، فضلا عن الدعم اللوجستيكي والتقني الذي وفرته لهم القوات الفرنسية، فإن جيش التحرير استطاع ان يلحق هزائم كبيرة بهاته الفلول المرابطة تراب الولاية السادسة حيث جرت اشتباكات عنيفة بين مجاهدي الولاية بقيادة محمد شعباني ومجموعات عبد الله السلمي التابعة للفاد. و مع حلول خريف 1961 بات من الواضح بالنسبة للسلطة الفرنسية والمصالح الاستخباراتية بان رهان القوة الثالثة يسير نحو الفشل، فأمام عجز تنظيم الفاد عن بلوغ أهدافه، وفشله في إيجاد قوة يراهن عليها في المفاوضات، كان لزاما على السلطات الفرنسية أن تتخلى على هذا التنظيم، خاصة بعد وصول تقارير إلى ديغول تكشف عن لقاءات سرية بين خليفة بن عمار رئيس الفاد وممثلين عن منظمة الجيش السري (L'OAS). (لمجد 2014، د.ص.)

إن مراهنة الجنرال ديغول على قوة ثالثة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية، قد جاءت بعد تأكده من استحالة استعمال مصالي الحاج كورقة مفاوضة في مفاوضات إيفيان، هذه القوة الثالثة (الفاد) التي فشلت أمام نجاحات جبهة التحرير الوطني على المستوى الداخلي والخارجي، كما فشلت أمام مواقف مصالي الحاج الراضة لخيانة الشعب الجزائري. ومع ذلك ساهم هذا التنظيم في اضعاف وتراجع الحزب المصالي بعد انضمام العديد من قادته بالجزائر وفرنسا إلى صفوفه -كما سبق ذكره-.

6. انتصار الثورة التحريرية ونهاية الصراع بين الجبهة ومصالي الحاج:

لقد فشل الرهان الاستعماري على التنظيمات المناوئة التي كانت تحاول فرض نفسها كمنافس سياسي وعسكري لجبهة التحرير الوطني، والتي تمثلت في البداية في محاولة توظيف مصالي الحاج وحركته كبيدق لتعطيل مسار الثورة التحريرية. وبعد فشلها في هذا المسعى حاولت توظيف بقايا الحركة المصالية في قالب الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي، هذا التنظيم الذي ما فتئ أن ينهار أمام نجاحات جبهة التحرير الوطني السياسية والعسكرية. (شبوط 2015، ص ص 221-223).

هذه النجاحات التي ترجمها الاعتراف الدولي بجبهة التحرير الوطني على المستوى المحافل الدولية، كما ترجمه الجانب التنظيمي في استجابة الشعب الجزائري لجبهة التحرير الوطني بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960، التي كشفت بوضوح غياب الحركة الوطنية الجزائرية داخل البلاد ومساندة الجماهير لجبهة التحرير الوطني. (عباس 2007، ص 805).

لقد هزت مظاهرات ديسمبر 1960 الشعبية بعمق الحركة الوطنية الجزائرية وزعيمها مصالي الحاج ومعظم مناضليها سواء في الجزائر أو في فرنسا. فقد أثبتت هذه المظاهرات ضعف الحزب المصالي، هذا ما اعترف به مصالي الحاج عند لقائه لمحاضرة اعلامية لإطاراته، بقوله: " إن العزلة التي نحن فيها منذ اندلاع الثورة التحريرية، وأمام هذا الأمر الواقع الذي فرضته علينا مناورات جبهة التحرير الوطني ومساندة المغرب وتونس والعالم العربي الإسلامي لها مما فرض علينا الانطواء على أنفسنا ومحاربة خصوم وخصومات في قلعة محاصرة من كل جانب". (يوسفي 2013، ص ص 166-169).

وأمام نجاحات جبهة التحرير الوطني والانشقاق الذي ضرب الحزب المصالي، بالإضافة إلى العزلة والمراقبة الشديدة التي تعرض لها مصالي الحاج في "قوفيو" بعد رفضه المشاركة في إيفيان الأولى (ANOM, 81F792, 6 juillet 1961, p.1)، لم يكن وضع الحركة الوطنية الجزائرية أقل تأزما، كما يشير إلى ذلك تقرير أحد قياداتها بالداخل في أواخر شهر ماي 1961، إذ يشير بصريح العبارة إلى: "

- أن الحركة غائبة -سياسيا- عن الجزائر منذ خمس سنوات.

- أن وضعها أصبح مخيفا خاصة بعد إيفيان الأولى.

- أن الجبهة أصبحت في نظر الجزائريين دينا جديدا. " (عباس 2007، ص 807).

هذه الوضعية التي ترجمها تراجع عدد المناضلين والمشاركين في الحزب المصالي بفرنسا، حيث لم يعد يمثل الحركة بفرنسا إلا 8000 مناضل مقابل 150000 مناضل تابع لجبهة التحرير الوطني حسب إحصائيات سنة 1961 (ANOM, 81F792, 1960, s.p)، أضف إلى ذلك المنشقين الذين انظموا لصفوف جبهة التحرير الوطني أمثال نسبة أحمد -كما سبق ذكره في الفصل الأول- في خضم هذه الأزمة والعزلة التي تعرضت لها الحركة الوطنية الجزائرية بعد مولان ومفاوضات إيفيان الأولى، حاولت جبهة التحرير الوطني استمالة مصالي الحاج إلى صفوفها، حيث يروي حسين لحول عن هذه المحاولات أثناء إقامته بمدينة ميونخ الألمانية ما بين 1960-1961، بقوله: " ذات يوم التقيت بأحد الأعضاء النافذين في "الحركة الوطنية الجزائرية" هو السيد عبد القادر وعلان، فدار الحديث بيننا عن حرب الجزائر وعن الاقتتال الدائر فيما بين الأشقاء في كل من جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية فقلت له: سوف تتفاوض الحكومة الفرنسية مع جبهة التحرير الوطني وحدها دون بقية التشكيلات الأخرى. ولذا أنصحكم بأن توفدوا فريقا من المناضلين لمقابلة مصالي لتعرضوا عليه المساعدة على الخروج من فرنسا وتطلبوا منه أن يبادر بتصريح يعلن فيه انضمامه إلى جبهة التحرير الوطني بدون قيد ولا شرط..." (بن خدة 2012، ص 328).

وقد تكلف بمهمة التواصل مع مصالي الحاج مولاي مرياح مستغلا إقامته بألمانيا وقربه لقادة جبهة التحرير الوطني (ANOM, 81F792, 6 juillet 1961, p.4)، حيث جمعه عدة لقاءات مع قادة الجبهة، وفي هذا الإطار يضيف حسين لحول في روايته، قائلا: " وبعد فترة قصيرة شاهدت مولاي مرياح قادما نحوي، وهو محل ثقة مصالي، فتناولنا معا أطراف الحديث ثم طرحت عليه فكرتي. غادرني مولاي مرياح متوجها إلى فرنسا ثم عاد إلي مصحوبا في هذه المرة بابن مصالي المسمى علي، فككرت على مسمعهما نفس الخطاب".

وبعد فترة قصيرة عقد المسؤولون المصاليون اجتماعا بمدينة "يفيفي" السويسرية واتفقوا على الأخذ بفكرة حسين لحول و طرحها على مصالي، إلا أن هذا الأخير بقي متصلبا في رأيه، ورفض الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني. (بن خدة 2012، ص 329).

ومع تسارع الأحداث واقتراب مفاوضات إيفيان الثانية، لم يبق أمام مصالي الحاج إلا خيار إصدار البيانات الصحفية والمناشير للخروج من هذا المأزق السياسي، ففي 25 فيفري 1962 أصدر مصالي الحاج بيانا باسم الحركة الوطنية الجزائرية جاء فيه مايلي:

"لقد قام وفد فرنسي متكون من السيد "شابي" "CHAILLET" والسيد "لوغرو" "LEGRAND" من مكتب السيد "جوكس" "JOXE" بزيارة مصالي الحاج رئيس الحركة الوطنية وإطلاعه عن برنامج الجنرال ديغول الذي يود تنفيذه مع جميع الجزائريين. وبعد عرضهم للبرنامج أعرب مصالي الحاج عن شكره للوفد على زيارته لإبلاغه بنوايا الحكومة، إلا أنه أبلغهم بأن هذا البرنامج السياسي كان محل مفاوضات سياسية مع جبهة التحرير الوطني لعدة أشهر، والحركة الوطنية الجزائرية لم يتم اشراكها في هذه المفاوضات، وأشار لهم أنه لا يستطيع تأييد هذه الاتفاقات إن لم يتم الالتزام بمبادئ تقرير المصير لتسوية المشكل الجزائري..."

وأضاف في آخر البيان: " مع أننا أعربنا عن تحفظاتنا بشأن الاتفاقات السياسية التي أبرمتها الحكومة الفرنسية مع جبهة التحرير الوطني، إلا أن مصالي الحاج سيكون مسرورا للغاية إذا أمكن وقف اطلاق النار. وأنه ينتظر على أية حال المشاركة مع الحركة الوطنية الجزائرية في بناء الدولة الجزائرية وفقا لمبدأ الديمقراطية وتقرير المصير. ("ANOM, 81F792 mars 1962, p.3.) وأخيرا وفي السابع من مارس 1962 افتتحت ندوة ايفيان الثانية رسميا، وهي التي انتهت يوم 18 مارس 1962 وتوجت بإعلان وقف اطلاق النار يوم التاسع عشر من نفس الشهر على منتصف النهار. (تقية 2010، ص 528.)

وأمام هذا الانتصار الذي حققته جبهة التحرير الوطني، وخيبة الأمل التي شعر بها مصالي الحاج نتيجة تجاهله في ايفيان الثانية؛ حاول الحصول على اعتراف جبهة التحرير بحزبه (الحركة الوطنية الجزائرية). وفي هذا الاطار تندرج رسالته التي بعثها إلى من سماه "رئيس جبهة التحرير الوطني" طالبا منه عقد لقاء على مستوى القمة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية. (بن خدة 2012، ص 329.)

وفي 4 ماي 1962 في مؤتمر صحفي عقده في "غوفيو"، اقترح مصالي الحاج من جديد ضرورة عقد اجتماع في مؤتمر القمة مع جبهة التحرير الوطني، وأكد أن هذا الاتفاق يعتبر ضرورة حيوية لبناء الجزائر الجديدة. (Stora 1998، p.280.)

لقد رفضت الحكومة المؤقتة هذه اللقاءات لأنها جاءت متأخرة، كما رفضت مشاركة الحزب المصالي في استفتاء 1 جويلية 1962؛ لأنها اعتبرته من الأحزاب العنصرية في الجزائر. (بن زروال 2011-2012، ص 197.)

يمكن القول أن منذ سنة 1961 استطاعت جبهة التحرير الوطني السيطرة على الساحة السياسية بالجزائر وفرنسا، وفي مقابل ذلك وجدت الحركة الوطنية الجزائرية نفسها في عزلة تامة، وتراجع رهيب في عدد المناضلين، الذين انقسموا بين مؤيد للجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي (الفاد) ومنظم

لجبهة التحرير الوطني، كما عاد العديد منهم للجزائر أمثال: مولاي مرياح، أحمد مزغنة، محمد زروالي، عبد الرحمان بن سيد... (Stora 1992, p.392.)

ونتيجة لذلك قرر مصالي الحاج بتاريخ 19 جوان 1962 إعادة تشكيل حركته، وعودته إلى الاسم القديم "حزب الشعب الجزائري"، وبما أن حزبه لم يسمح له المشاركة في استفتاء تقرير المصير، فقد رفض مصالي الحاج العودة إلى الجزائر، وفضل البقاء بفرنسا محاطا بعائلته ومجموعة قليلة من المناضلين، حيث واصل نشاطه السياسي المحدود بعد الاستقلال بإصداره لجريدة جديدة مع ابن أخته ممشاوي تحت عنوان: " صرخة الشعب " "Le Cri du Peuple". (Stora) (1998، 281-280 pp.)

7. خاتمة:

يمكن أن نستخلص من هذه الدراسة النقاط التالية:

- بتاريخ 05 جويلية 1962 تم الاعلان عن استقلال الجزائر وانتصار الثورة التحريرية على مختلف المناورات الفرنسية، التي كانت تسعى إلى إيقاف مسار الثورة وأهدافها بإشراكها للصراع بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، هذا الصراع الذي انتهى بعد استقلال الجزائر في شكله السياسي والمسلح؛ قد تواصل في شكل آخر تمثل في معركة التأريخ لحيثيات هذا الصراع، والتي طغت عليها الكثير من الذاتية والتعصب لطرف ما للعديد من السنوات، إلى غاية فتح مجال الأرشيف المتعلق بهذا الصراع أمام الباحثين، ما مكّنهم من تناول هذه المرحلة بمختلف حيثياتها.
- حاولت المخابرات الفرنسية توظيف مصالي الحاج كقوة ثالثة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية ضد جبهة التحرير الوطني، إلا أن هذا الأخير تقطن للمناورة الفرنسية ورفض العروض التي جاءت متأخرة للمشاركة في مفاوضات إيفيان الثانية.
- لقد فشلت المخابرات الفرنسية في رهانها على التنظيمات المناوئة التي كانت تحاول فرض نفسها كمنافس سياسي وعسكري لجبهة التحرير الوطني، والتي تمثلت في البداية في محاولة توظيف مصالي الحاج وحركته كبندق لتعطيل مسار الثورة التحريرية. وبعد فشلها في هذا المسعى حاولت توظيف بقايا الحركة المصالية في قالب الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي، هذا التنظيم الذي ما فتئ أن ينهار أمام نجاحات جبهة التحرير الوطني السياسية والعسكرية.

8. قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية:

إبراهيم لونيبي. مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية. الجزائر: دار هومة، 2013.

- بن يوسف بن خدة. جنور أول نوفمبر 1954. المجلد ط2. الجزائر: دار الشاطبية للنشر والتوزيع، 2012.
- جمعة بن زروال. الحركات الجزائرية المضادة للثورة الجزائرية 1954-1962. باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2011-2012.
- حسين عبد الستار. "الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي ونشاطها المناوئ للثورة التحريرية الجزائرية 1961-1962." تحرير المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة. مجلة الباحث الجزء السابع، رقم العدد الأول (2020): ص 2.
- رضا مالك. الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962. ترجمة تر: فارس غصوب. الجزائر-لبنان: دار الفارابي ANEP، 2003.
- سعاد يمينة شبوط. الولاية الرابعة في مواجهة الحركات المنوئة للثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر: دار الهدى، 2015.
- عبد الستار حسين. "الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي ونشاطها المناوئ للثورة التحريرية الجزائرية 1961-1962." تحرير المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة. مجلة الباحث الجزء السابع، رقم العدد الأول (2020): ص 2.
- عبد الستار حسين. "مسألة اشراك الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) في المفاوضات الفرنسية الجزائرية." مجلة قضايا تاريخية، رقم العدد 1 (2016): ص 109.
- محمد تقيّة. الثورة الجزائرية (المصدر، الرمز، المأل). الجزائر: دار القصبية للنشر، 2010.
- محمد عباس. نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962). الجزائر: دار القصبية للنشر، 2007.
- محمد يوسف. رهائن الحرية. المجلد ط 1. الجزائر: منشورات ميموني، 2013.
- ناصر لمجد. "ديغول ... مصالي ورهان القوة الثالثة عشية المفاوضات بين صخرة الثورة وفسانس المخابرات الفرنسية." صوت الأحرار، 2014.
- ثانيا: باللغة الأجنبية:

- ANOM, 7G1300". Bulletin de documentation n ° 65 "Messali et les négociations d'Evian". avril 1961.
- ANOM, 81F792". communiqué du MNA le 25 février 1962 "journal la voix du peuple"، mars 1962: p.3.
- ANOM, 81F792". contacts avec les MNA du 28 février au 30 mars 1961 ". 1961.
- ANOM, 81F792". note " évolution du FLN et du MNA depuis le 30 mars ". 06avril 1961.
- ANOM, 81F792. réunion organisée à Oran le 28 aout 1961 par le FAAD . Alger : direction générale de la sureté nationale. 1961 ،
- ANOM, 81F792, . «Activité du MNA "situation du MNA à la veille de cessez-le-feu" .» 1960.
- ANOM, 81F792". Note d'information "le MNA en Algérie participation au cessez le feu ". "Paris 11، juillet 1960.
- ANOM, 81F792,. «Politique gouvernementale à l'égard du MNA.» Paris, 6 juillet 1961.
- ANOM, 81F87,. Le rapport général de la troisième colloque universitaire sur les solutions du problème algérien. Paris: Faculté des sciences, 1958.

- ANOM, 81G792 .note au sujet de contact avec le MNA .direction des renseignements généraux 22 ،juillet 1961.
- ANOM, GGA 7G 1304” .bulletin d'unformation du MNA.1961 ”.
- ANOM, GGA 7G1296 ” .M. Messali: " il faut ouvrir des négociations ”." *Journal le Monde* 18 ،ماي 1960.
- ANOM, GGA 7G1296” .،le MNA- SCINA n.1960/07/18 ”.1231 °
- ANOM, GGA 7G1300” .،évènements et contacts FLN-MNA -SCINA n ° 19-18-17 ”.1275septembre 1960.
- ANOM, GGA 7G1304” .activité du MNA et du Front Algérien d'Action Démocratique FAAD ”.Alger.1961 ،
- Benjamin Stora .*les immigrés algériennes en France une histoire politique 1912-1962* .Paris: Fayard.1992 ،
- Messali Hadj *pionnier du nationalisme algérien* .Paris :édition l'harmattan.1998 ،
- Louis Joxe” .le MNA refuse de négocier ”.*journal la Cité* 9 ، juin 1960.
- Mohamed Harbi .*Les archives de la révolution algérienne* . Paris: les éditions jeune Afrqie.1981 ،

9. الملاحق:

الملحق رقم (01)

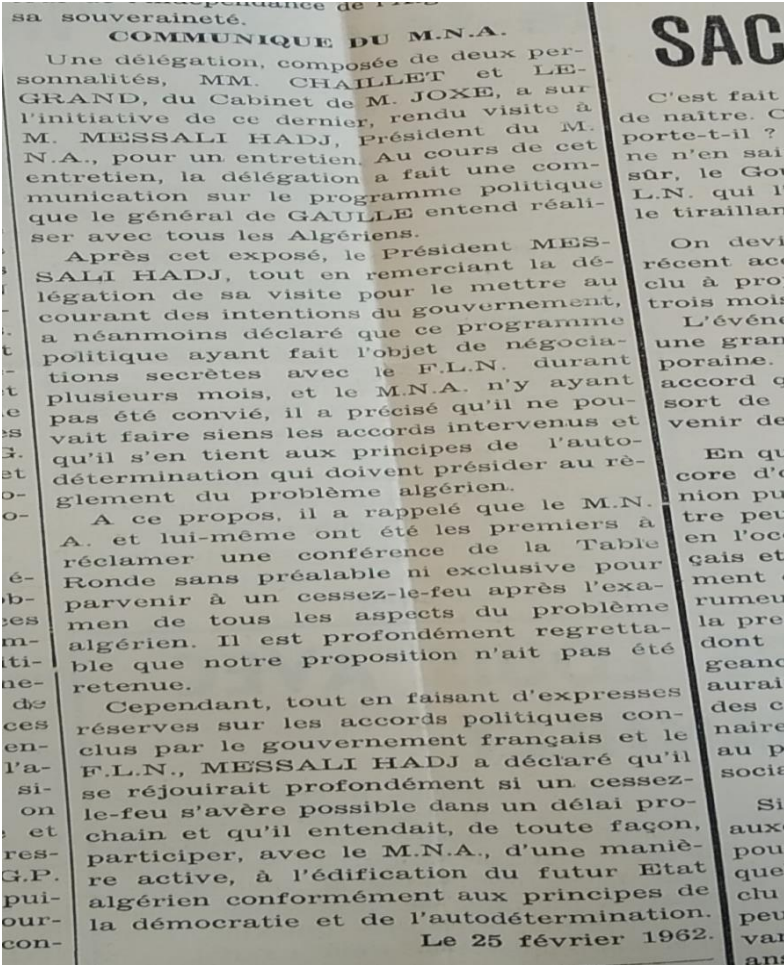


مقال في جريدة "الاسيتي" تحت عنوان: (ح.و.ج المصالية) ترفض التفاوض: "إن العرض الذي

قدمته فرنسا في وقت متأخر يشكل مناورة"

المصدر: La Cité, du 09/06/1961.

الملحق رقم (02)



بيان للحركة الوطنية الجزائرية بتاريخ 25 فيفري 1962 يبرز موقفها قبيل مفاوضات ايفيان الثانية

المصدر: Journal la voix du peuple, mars 1962.